Document: EB 2020/129/R.23/Add.1
Agenda: 8(c)
Date: 14 April 2020
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

ورقة النهج: الإقراض إلى الكيانات دون الوطنية في سياق نموذج العمل الجديد في الصندوق

ضميمة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Alvaro Lario
نائب الرئيس المساعد
كبير الموظفين الماليين وكبير المراقبين الماليين
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: 2403 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.lario@ifad.org

Ruth Farrant
مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Benjamin Powell
مدير وأمين الخزانة
شعبة خدمات الخزانة
رقم الهاتف: 2251 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: b.powell@ifad.org

مالك الساحلي
كبير الموظفين الماليين الإقليميين
شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2545 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.sahli@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والعشرون بعد المائة
روما، 20-22 أبريل/نيسان 2020

للعلم

أولا- تعليق الوفد الصيني ورد الإدارة عليه

-1 **نقدّر الوثيقة والجهود المبذولة لمحاولة تحري عمل الإقراض وتصميم عروضه استجابة لطلب دولة عضو لخدمة احتياجاتها الإنمائية. وفي نفس الوقت، نتفق مع التحليل الشامل للمخاطر في هذا الصدد، الضمان السيادي الصريح والقابل للإنفاذ بدافع الحكمة، والاعتبارات القانونية لذلك. ونلاحظ بأن الصندوق يقدم تمويلا إلى الحكومات دون الوطنية ومصارف التنمية الوطنية بشكل دوري منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي، ونود أن نطلع على أداء وأثر عمليات الإقراض تلك ذات الصلة، وفي حال كانت متفائلة، سنوافق على إعطائها تأكيدا قانونيا بصورة صريحة من خلال طريقة أكثر موثوقية، بحيث يتم توسيع مثل هذه العملية في المستقبل.**

الرد

-2 تم تنسيق ردنا بين فرق العمليات، والمالية، والتقييم في الصندوق، وشمل تغذية راجعة من تقييمات البرامج القطرية ذات الصلة ووثائق تقييم أداء المشروعات. وبشكل عام، كانت الخبرة المحدودة المكتسبة في عمليات الصندوق حتى هذا التاريخ إيجابية، مع إدراج بعض نقاط التعلم في الترتيبات المستقبلية، كالتالي:

(1) لقد أثبتت قروض الإقراض دون الوطنية بأنها أداة إنمائية فعالة جدا في بلد واحد، وإن كان ذلك في الغالب في أطر زمنية أطول من المتوقع، ولكن بنتائج وآثار واضحة على بناء المؤسسات والحد من الفقر الريفي بشكل مستدام.

(2) قد تكون مؤشرات ونظم الكفاءة التشغيلية المستخدمة لرصد المشروعات على مستوى الولايات والبلديات أضعف من الآليات المستخدمة على المستوى الوطني، ويتعين أخذ ذلك في الحسبان في التصميم والتنفيذ.

(3) التعاون مع شريك على المستوى دون الوطني يخلق ملكية قوية.

(4) تم تصنيف فعالية وكفاءة المشروعات على أنها مرضية، مع نجاح البرامج في تحقيق أهدافها وغاياتها الرئيسية.

(5) بدأت جهود الوصول إلى الولايات التي تعاني من نقص الخدمات بداية بطيئة، غير أنه تم إحراز المزيد من التقدم في الفترة الأخيرة.

ثانيا- تعليقات الوفد الألماني وردود الإدارة عليها

3- **نحيط علما بورقة النهج التي تتحرى خيارات لإقراض الكيانات دون الوطنية المدعومة بضمانات سيادية.**

4- **كيف ترون هذا الاقتراح في سياق مهمة الصندوق؟ وكيف ترون تخفيف المخاطر بالنسبة للصندوق – حتى بضمانات سيادية – في حالة الصدمات الخارجية التي قد تؤثر حتى على البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا؟**

الرد

5- إن قبول الضمانات لا يعني أن الصندوق سيحيد عن نهجه الحالي في التعامل مع المخاطر الائتمانية الكامنة في عملياته. وكما جاء ذكره في النهج الجديد المقترح، سوف يجري الصندوق تحليلا متأنيا للجهات الضامنة المحتملة لتقييم جدارتهم الائتمانية. كما سيتم إجراء تقييم أيضا لقدرتها وإمكاناتها للاستجابة في حالة طلب استيفاء الضمان.

6- ولتجنب نشوء مخاطر مفرطة من قبول الضمانات، سيتم اعتماد نهج الحافظة، مع منظور لإدارة المخاطر. ولن يتم فحص الحالات وتقييمها بدقة على أساس فردي (لضمان أن التصنيف الائتماني الخارجي للجهة الضامنة قوي) وحسب، ولكن تعرض الصندوق الشامل للجهات الضامنة من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا سيكون محدودا وفقا للحافظة الحالية. ومن الجدير بالملاحظة أن البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا مثلت في نهاية عام 2019 نسبة 15 في المائة من الحافظة (بما في ذلك الصين، التي تمثل 7 في المائة)، و1 في المائة فقط من هذه البلدان تخضع للرصد الوثيق (قائمة المراقبة) بسبب القيود الاقتصادية أو التدهور المالي المحتمل. وبالإضافة إلى ذلك، يصنف أكثر من 50 في المائة من التعرض المستحق للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا كاستثمار من الدرجة Baa3 أو ما فوق، وفقا لتصنيفاتنا الداخلية، والتي تمثل مستوى سليما نسبيا بالمقارنة مع الحافظة الشاملة. ومع ذلك، تقوم الإدارة بصورة منتظمة برصد التدهور المالي المحتمل للمقترضين (البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا) وأثر ذلك على استخدام رأس المال.

7- **نقترح إعطاء المزيد من التفاصيل عن الأساس المنطقي وخبرة الصندوق وأقرانه فيما يتعلق بإقراض المصارف الإنمائية الوطنية. على سبيل المثال، ماذا ستكون الإضافية بالنسبة للصندوق؟**

الرد

8- إذا أخذنا مؤسسة الائتمان الصغري التابعة لبنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة كمثال، نجد أن أموال قرض طويل الأجل من الصندوق استطاعت أن تدعّم رسملة الديون طويلة الأجل للمصرف، مما جعل من الأسهل له أن يعبئ الأموال في السوق المالية لكي يعيد إقراضها إلى مؤسسات التمويل الصغري. وقد ساعد الدعم على تلبية الطلب المتزايد أبدا على قطاع التمويل الصغري والاستفادة من النمو المستقبلي. وساعدت الأموال المستلمة من الصندوق البنك في الإقراض لمؤسسات التمويل الصغري الشريكة بسعر فائدة معقول. وقد ساهمت القروض المقدمة بدون ضمانات إلى مؤسسات التمويل الصغري من أجل إعادة إقراضها إلى الفقراء مساهمة رئيسية في تحقيق القضاء على الفقر بشكل كبير، والحد من ضعف مستخدمي خدمات التمويل الصغري، ولا سيما النساء.

9- وقد ساهم التعاون بين الصندوق وبنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة في تنمية قطاع للتمويل الصغري أكثر رسمية، واتساعا، وفعالية لخدمة الفقراء - ولا سيما النساء – على المستوى الوطني، والريفي وشبه الحضري، وفي إيجاد بيئة تمكينية لتنمية مؤسسات التمويل الصغري المستدامة.

10- ومن أهم جوانب البرنامج الرفع المالي لموارد الصندوق. فمع مبلغ 22 مليون دولار أمريكي من الصندوق، تم استقطاب أموال قروض بلغت قيمتها الإجمالية 141 مليون دولار أمريكي من أجل قطاع التمويل الصغري.

11- قدمت حكومة الهند ضمانا سياديا بالتوقيع على اتفاقية مع الصندوق. ويقوم بنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة بتسديد قرض الصندوق وفقا للجدول الزمني المحدد.

12- وقد ضُمّنت المخاطر المحددة أثناء التصميم، بالإضافة إلى تدابير التخفيف، في اتفاقية قرض البرنامج. ويخضع بنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة، كونه مؤسسة مالية، لرقابة وإشراف المصرف المركزي (بنك الاحتياطي الهندي).

13- **نطلب من الإدارة إعطاء المزيد من التفاصيل عن المفاضلات بين (1) تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق؛ (2) تفسير المجلس التنفيذي للاتفاقية. ففتح نقاش بشأن تفسير الاتفاقية يمكن أن يصبح منحدرا زلقا: إذا اعتبر تعديل الاتفاقية ضروريا، فينبغي إجراؤه- وفقا للإجراءات القانونية العادية.**

الرد

14- المفاضلات المعنية هي كما يلي:

(1) لكي تعدل اتفاقية إنشاء الصندوق، يتعين على رئيس الصندوق أن يحيل اقتراح التعديل إلى المجلس التنفيذي، الذي ينبغي أن يقدم توصياته إلى مجلس المحافظين في عام 2021. وعلى الرغم من أن هذه العملية تستغرق وقتا، فإنها تتميز بضمان الوضوح واليقين.

(2) أي مسألة تنشأ بين أي عضو والصندوق أو بين أعضاء الصندوق بشأن تفسير أحكام اتفاقية إنشاء الصندوق أو تطبيقها تحال إلى المجلس التنفيذي للبت فيها. ويمكن لأي عضو بعد ذلك طلب إحالة القرار الصادر عن المجلس التنفيذي إلى مجلس المحافظين، الذي يعتبر قراره نهائيا. ويمكن أن يعتبر خيار التفسير أقل إرهاقا، ولا سيما بالنظر إلى: (1) أن المجلس التنفيذي قد فسر بالفعل البند 1(ب) من المادة 7 من اتفاقية إنشاء الصندوق ضمنيا باستعراض مشروعات مع كيانات دون وطنية والموافقة عليها منذ ثمانينات القرن الماضي على أساس مخصص؛ (2) أن هذا التفسير الضمني يتماشى مع الأولويات والاتجاهات الاستراتيجية الجديدة للصندوق. وخيار التفسير يدعو لنقاش أكثر تقنية، ولكن يمكن أن ينظر إليه على أنه أقل أثرا من الناحية السياسية من تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق.

15- **نقدّر تحليل الورقة القصير ولكن المفيد للمخاطر المحتملة. ونشدد على أنه ينبغي لهذا النهج أن يحيّد المخاطر الواقعة على الصندوق، مدعوما بضمانات سيادية قابلة للإنفاذ، وتخفيف شامل لأي مخاطر تتعلق بالحوكمة، والمساءلة، والسمعة.**

الرد

16- سيحتاج الصندوق إلى ضمان سيادي قابل للإنفاذ، وإجراء العناية الواجبة لمعالجة القضايا المتعلقة بالحوكمة، والقوانين والأنظمة الوطنية، ومخاطر السمعة المحتملة. وسيحتاج الإطار القانوني للصندوق للتحديث، مع مبادئ توجيهية حول كيفية تنفيذ الضمان السيادي. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الصندوق الانخراط في حوار قوي مع البلدان التي يتوقع أن تنفذ هذه الآلية فيها. وسوف تهدف المحادثات إلى التأكد من أن تلك الدول لديها التشريعات والأنظمة الوطنية المناسبة لاحترام امتيازات وحصانات الصندوق، والسماح للصندوق بإنفاذ الضمان السيادي دون الحاجة إلى تنفيذه في محكمة محلية.

17- **نوصي بأن يؤخذ في الاعتبار بأن حافظة المخاطر قد تصبح معقدة جدا وأقل شفافية. ونوصي بعدم وضع الكثير من الأعباء على استراتيجيات المخاطر في وقت ما زالت إدارة الصندوق تبني فيه القدرة على إدارة المخاطر.**

الرد

18- التعامل مع الإقراض دون السيادي بدعم من ضمانات صريحة متضمن في سياسة كفاية رأس المال الحالية، التي تضع إطار حدود لاحتواء مخاطر التركيز في الحافظة. كما وضعت الإدارة عتبات تشغيلية إشارية للتعامل مع البلدان تستند إلى تعرضهم (القروض والضمانات)، والمخاطر الائتمانية، مما يضمن رصد استخدام رأس المال بشكل فعال. وفيما يتعلق بالمقاييس التقنية الأخرى، تتبع وحدة إدارة المخاطر أفضل الممارسات الدولية (اتفاقية بازل)، ومنهجيات وكالات التصنيف.

ثالثاـ تعليقات وفد الولايات المتحدة الأمريكية وردود الإدارة عليها

19- **نحن قلقون من أنه ليس لدى الصندوق سابقة بشأن تنفيذ الضمان السيادي، ولا يوجد لديه إطار قانوني قائم لإنفاذ هذا الضمان. ونشعر بأن هذا يعرض الصندوق لمخاطر إضافية، ولدينا تساؤلات بشأن قدرة الصندوق على تنفيذ، ورصد، وإنفاذ العمليات بموجب هيكل الإقراض المقترح هذا.**

20- **ونرى أنه من المهم التذكر بأن الصندوق ما زال يجتاز عملية التصنيف الائتماني الرسمية. ويبدو أن من السابق لأوانه النظر في تحول كبير في نموذجه، تحول يمكن أن يبعده عن مهمته الأساسية (ويمكنه أن يؤثر على دعم الدول الأعضاء له).**

الرد

21- ينبغي أن يكون نهج الصندوق في التعامل مع الكيانات دون الوطنية تدريجيا. كما سينظر الصندوق في الجدارة الائتمانية لكل عملية استنادا إلى تقييم شامل للعناية الواجبة والائتمان. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب الصندوق ضمانا سياديا صريحا وقابلا للإنفاذ يفي بمعايير الصندوق. وتهدف هذه الضمانات إلى التخفيف من أي زيادة محتملة في المخاطر الائتمانية الناشئة عن تلك العمليات ومن المحتمل أن تؤثر على نتيجة التصنيف الائتماني للصندوق. والهدف من تيسير هذا النوع من التمويل هو زيادة عدد المقترضين للإيفاء بمهمة الصندوق بشكل أفضل. وسوف يتخذ الصندوق جميع الخطوات الضرورية لتجنب الانحراف عن مهمته الأساسية، مثل وضع حدود محددة على التعرض الإجمالي للكيانات دون الوطنية.

22- **وعلاوة على ذلك، فإننا قلقون من احتمال الإدخال المتدرج للإقراض للكيانات دون الوطنية دون ضمان سيادي، ولا نشعر بأن ذلك مناسب لأن ينظر الصندوق فيه. الرجاء تلخيص التكاليف الإضافية المترتبة على رأس مال الصندوق إذا كان سيتم النظر في هذا.**

الرد

23- في هذه المرحلة، ينخرط الصندوق مع الكيانات دون الوطنية فقط إذا كانت تحظى بدعم ضمان سيادي صريح وقابل للإنفاذ يفي بمعايير الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري الصندوق تقييما ائتمانيا شاملا لكل عملية، وللجهة الضامنة من أجل ضمان أنه لا يتم اتخاذ أية مخاطر إضافية. فإذا قرر الصندوق الإقراض إلى كيانات دون وطنية دون ضمان سيادي، ينبغي أن تكون التقييمات مماثلة لتلك التي تنطبق على القطاع الخاص. وسيكون مطلوبا من الصندوق إجراء عمليات الائتمان والعناية الواجبة المطلوبة لضمان الجدارة الائتمانية للمقترض. وسوف تطبق معايير تصنيف داخلية محددة. وينبغي أن يعكس التسعير، والرسوم الرأسمالية، والأحكام نقص الضمان السيادي.

24- **يبدو أن تركيز هذه الأنشطة هو على الأسواق الناشئة. غير أننا نفضل أن أية تغييرات على أدوات الصندوق تركز أنشطة أكثر على الاقتصادات الأفقر.**

الرد

25- ستكون هذه الأداة متاحة لجميع المقترضين الذين يتبعون المعايير الموضوعة.

26- **وأخيرا، نلاحظ أن الإدارة أوضحت أن هذا الخيار لن يرتبط بهيكلية الاقتراض المستقبلية في الصندوق. هل يمكن توضيح هذه النقطة؟ كيف يمكن ربط خيار الإقراض هذا بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بالنسبة للموارد الأساسية والمقترضة؟**

الرد

27- تنظر الإدارة في تنفيذ هذه الآلية خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وبالتالي فقط من خلال الموارد المتاحة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ولا تميز المخصصات حاليا بين الموارد الأساسية والمقترضة. وفي المستقبل، سوف تأتي الموارد من أي مصدر تمويل يقدم المخصصات.

رابعا- تعليقات الوفد الفرنسي وردود الإدارة عليها

28- **نود أن نشكر الإدارة على هذه الورقة. وتجدون تعليقاتنا أدناه:**

29- **سنقدر جدا المزيد من التفاصيل والأمثلة على أنواع القروض على المستوى دون الوطني التي حازت على قبول المجلس: كم من هذه القروض تم قبوله خلال الدورات السابقة (التجديد العاشر لموارد الصندوق، والتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق)؟ وما نوع الرصد الذي تم إجراؤه؟**

الرد

30- في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق، وافق المجلس التنفيذي على قرضين لحكومات ولايات في البرازيل – واحد لولاية مارانياو في ديسمبر/كانون الأول 2016، والثاني لولاية بيرنامبوكو في مارس/آذار 2018، وكلاهما مع ضمانات اتحادية. وفي إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، لم تتم الموافقة على أي قروض للبرازيل حتى الآن.

31- وفي منحها للضمانات، ترصد الحكومة الاتحادية بشكل وثيق القدرة الاقتراضية للولايات، التي تستند أساسا إلى المديونية والسيولة. وفي الواقع، قامت خلال التجديد العاشر لموارد الصندوق بتشديد معاييرها ولم تسمح بالتوقيع على المشروعين المذكورين أعلاه. وكنتيجة لذلك، تم إلغاء الالتزام بمشروع مارانياو، وتم تمديد فترة التوقيع على التدخل في بيرنامبوكو حتى ديسمبر/كانون الأول 2020. وقد تم التأكيد لنا بأن الولاية تعمل على الإيفاء بالمعايير، وأنه سيكون بالإمكان التوقيع هذا العام.

32- ونظرا إلى أن الصندوق بدأ الإقراض على المستوى دون الوطني في البرازيل قبل سنوات عديدة، فقد أثبت هذا الشكل تكرارا بأنه فعال للغاية من حيث الحد من الفقر الريفي وبناء القدرات. وفي نفس الوقت، ترك وجود الضمانات الاتحادية للقروض على المستوى دون الوطني مخاطر الصندوق دون تغيير.

33- **ما ميزة تعديل الاتفاقية أو تأكيد التفسير الضمني بدلا من اتباع نهج كل حالة على حدة المتبع حتى الآن (إذا كان فهمنا صحيحا)، ربما مع مبادئ توجيهية ذات طابع رسمي؟**

الرد

34- إن تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق أو تأكيد التفسير الضمني، بدلا من الاستمرار في نهج كل حالة على حدة المتبع حتى الآن، سوف يوفر وضوحا أكبر بشأن هذه المسألة. فبموجب اتفاقية إنشاء الصندوق، الهيئات الرئاسية هي وحدها من له الحق في إبداء وجهة نظر بشأن هذه المسألة.

35- عندئذ سيحتاج الإطار القانوني للصندوق إلى التحديث مع مبادئ توجيهية حول كيفية تنفيذ الضمان السيادي. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين على الصندوق الانخراط في حوار أقوى مع البلدان التي يتوقع أن تنفذ هذه الآلية فيها. وسوف تهدف هذه المحادثات إلى التأكد من أن الدول المعنية لديها تشريعات وأنظمة وطنية مناسبة لاحترام امتيازاتنا وحصاناتنا، والسماح للصندوق بإنفاذ الضمان السيادي دون الحاجة إلى تنفيذه في محكمة محلية.

36- لا تنص اتفاقية إنشاء الصندوق بشكل صريح على إقراض الكيانات دون الوطنية، بضمان أو بدون ضمان سيادي. وعلاوة على ذلك، يظهر تحليل مفصل لمحاضر اجتماعات عملية صياغة اتفاقية إنشاء الصندوق أن الدول الأعضاء لم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة في ذلك الوقت. في حين أن مواثيق بعض المصارف الإنمائية متعددة الأطراف تسمح صراحة بإقراض الكيانات دون الوطنية بضمانات سيادية أو بدونها. وخيار تعديل الأعضاء لاتفاقية إنشاء الصندوق سيوفر بعض الوضوح بشأن هذه المسألة وبشأن مهمة الصندوق. ولكن خيار التفسير قد يكون أقل إرهاقا، ولا سيما إذا أخذ الأعضاء في الاعتبار ما يلي: (1) أن المجلس التنفيذي قد فسر بالفعل البند 1(ب) من المادة 7 من اتفاقية إنشاء الصندوق ضمنيا باستعراض

مشروعات مع كيانات دون وطنية والموافقة عليها منذ ثمانينات القرن الماضي على أساس مخصص؛ (2) أن هذا التفسير الضمني يتماشى مع الأولويات والاتجاهات الاستراتيجية الجديدة للصندوق. وخيار التفسير يدعو لنقاش أكثر تقنية، ولكن يمكن أن ينظر إليه على أنه أقل أثرا من الناحية السياسية من تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق.

37- **كما سنقدر المزيد من المعلومات المفصلة والدقيقة عن الوسائل التي يمكن للصندوق استخدامها لرصد حوكمة، وشفافية، وقدرات الكيانات دون الوطنية.**

الرد

38- سيقوم الصندوق بعملية للعناية الواجبة تشمل تحليل استراتيجية المؤسسات، وإدارتها العليا، وهيكلها التنظيمي، من بين جوانب الحوكمة الأخرى لضمان المعايير وأفضل ممارسات الصناعة في القطاع المتوخى (مثل الممارسات المصرفية للمصارف الإنمائية الوطنية). ومشاركة مؤسسة ما في أسواق رأس المال ووجود تصنيف ائتماني سيوفر معلومات أيضا عن مدى حاجة هذا الكيان للوفاء بالمتطلبات التنظيمية ومتطلبات السوق. كما ستوفر مؤشرات المخاطر السياسية، والمتعلقة بالشفافية، والفساد في البلد، بالإضافة إلى الخبرة السابقة للحكومة مع مشروعات الصندوق، معلومات عن مستوى المخاطر المحتملة للكيان دون الوطني.

خامسا- تعليقات الوفد المكسيكي وردود الإدارة عليها

39- **نشكركم على هذه الورقة الواضحة والشاملة. وقد يضيف هذا النهج الطابع الرسمي على شيء يقوم به الصندوق في السنوات السابقة – أي أن المجلس التنفيذي قد وافق بالفعل على مشروعات للكيانات دون الوطنية.**

40- **ويمثل هذا فرصة عمل أمام الصندوق لزيادة المقترضين منه، ونحن نفترض أن هذا يعني قرضا بأسعار منتظمة، وهذا أمر مفيد للصندوق.**

41- **ويمكن لهذا النهج أن يقرّب الصندوق من المستفيدين منه، مما يدعم بطريقة ما النهج الذي يوجهه المجتمع المحلي.**

42- **ومع ذلك، يجب وضع بعض الضمانات الهامة، مثل تدريع الصندوق من تخلف محتمل عن السداد من قبل كيان دون وطني أو المصارف الإنمائية الوطنية، أو الإطلاق التلقائي للضمانة السيادية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون من الواضح أن بعض البلدان لا تسمح بالإقراض المباشر للكيانات دون الوطنية، كما جاء ذكره في الفقرة 24. وكل هذا مذكور في الوثيقة وينبغي أن يكون جزءا من نقطة البداية.**

43- **وبشأن مسألة الخيارات المتعلقة باتفاقية إنشاء الصندوق، نرى أنه من المهم التوصل إلى توافق في الآراء أولا على مضمون الاقتراح، ثم الاتفاق على الخيار الذي ينبغي الأخذ به.**

44- **وباختصار، نحن ندعم قرارا لاغتنام هذه الفرصة، مع الأخذ بالحسبان جميع الضمانات الضرورية.**

الرد

45- تقدّر إدارة الصندوق الدعم الإيجابي الذي عبرت عنه المكسيك. وهي تتفق على ضرورة إيجاد ضمانات هامة، وقد قامت بإدراج ضمانات مختلفة في الوثيقة، بما في ذلك الحاجة إلى ضمانات سيادية قابلة للإنفاذ. وسوف يتم وضع هذه الضمانات للبلدان القادرة على الانخراط في الإقراض دون الوطني وفقا لسياساتها وإجراءاتها الوطنية، والقادرة على الإيفاء بالمعايير التي يضعها الصندوق.